التوجهات السياسية الخارجية التركية وتأثيرها على اهم القضايا العراقية

اعداد المدرس المساعد/ نضال عبد محمود

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات العلاقات التركية العراقية ورصد حالات الصعود والهبوط في العلاقة بينهما وتأثير أزمات المنطقة على هذه العلاقة إلى جانب دور الدول الإقليمية والدول الكبرى في تحديد اتجاهاتها وقد تناولت هذه الدراسة ثلاث فصول تناول الفصل الاول التوجهات السياسية الخارجية التركية حيث غطى هذا الفصل الموضوع من خلال مطلب الاول التوجهات السياسية الخارجية التركية واهم القضايا والمصالح في العراق وتناول مبحث الاول المتغيرات الاقليمية وقد دراسة كل من ايران و سوريا اما المبحث الثاني قد اخذ جانب المتغيرات الدولية واخذ كل من الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو .اما الفصل الثاني فقد تناول القضايا الموثرة على العلاقات العراقية التركية وقد تناول الباحث قضية المياة والقضية الكردية اما الفصل الثالث تناول الباحث المصالح التركية في العراق ومنها مشاريع الاستثمار ومشاريع النفط والغاز وكذلك مشاريع التبادل التجاري.

المقدمة:

ترتبط تركيا مع العراق بعلاقات متنوعة ومتداخلة خاصة ان العراق كان تحت الحكم العثماني لفترة طويلة من الزمن مما جعل العوامل التاريخية والثقافية والدينية مشتركة في نقاط كثيرة واخذت هذه العلاقات أشكالا وصورا مختلفة، وعليه اصبح من الضروريات الملحة دراسة توجهات السياسة التركية حيال العراق والتي يجب دراستها بجد وامعان شديدين ، لما تتمتع به هذه الدولة من ثقل وتأثير في المنطقة العربية وبخاصة على العراق,فمن الشروط الاساسية التي لا غنى عنها هي فهم تفاعلاتها السياسية والدولية والاقليمية وانعكاساتها على انماط التوجهات الاستراتيجية التركية اتجاه العراق.كما ان المتغيرات التي شهدها النظام العالمي وما تركته عن آثار على الصعيد الدولي والإقليمي جعل تركيا ذات التطلع الاقليمي ، الى النظر في سياستها واستراتيجيتها بهدف تحقيق مصالحها الذاتية ، للقيام بدور جديد لتبني سياسة مستقلة نسبياً لقيادة منطقة الشرق الاوسط ، مستفيدة من مميزات موقعها الجيوبولتيكي ونزعتها العلمانية وعلاقتها التاريخية والحضارية مع دول المنطقة .اما فيما يتعلق بانعكاسات السياسة الخارجية التركية على اهم القضايا المؤثرة في العراق فمن الموكد ان العراق يتاثر ويؤثر من خلال علاقاته الخارجية بالدول الاقليمية والدولية ,وعليه فان العديد من القضايا المهمة تتاثر بشكل او باخر بحركة السياسة الخارجية التركية لكون هذه السياسة لها دورا مهما ومؤثرا على العراق من عدة جوانب سياسية واقتصادية وامنية ,فان السياسة التركية لها اهداف قد تتقاطع مع مصالح العراق وهو امر طبيعي وعلى هذا الاساس فان السياسة الخارجية التركية تنعكس سلبا او ايجابا على القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل القضية الكردية وازمة المياة وغيرها من القضايا ,ويتبين مما سبق ان هذه العلاقات تمر ما بين تفاوتت بين الشد والجذب وغير مستقرة بسبب الكثيرمن الاموروالقضايا الموثرة عليها الا انها انتهت بتوقيع اتفاقية حسن الجواروالتبادل التجاري وقدحلت الموادوالمنتجات الكيميائية في المرتبة الاولى التي تصدرها تركياالى العراق والمواد الغذائية وانصب اهتمام البلدين الى الاستثمارات بما يحقق

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل طبيعة العلاقات والمصالح القائمة بين تركيا والعراق ، وأيضا الخوض والتعمق في أشكال التقارب والتباعد في العلاقات بينهما، واتجاهات هذه العلاقة في فترة الدراسة البحثية، مرورا بالمتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على طبيعة العلاقات المتبادلة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات العلاقات التركية العراقية، وأسباب صعودها وهبوطها، وتأثيرالقضايا عليها، ودور المصالح المشتركة بينهما في تجاوز الخلافات والتناقضات في سياسة كل دولة منهما، والخروج بمادة علمية منهجية تفسر هذا الصعود والهبوط في العلاقات والعوامل التي تؤثر على صناعة السياسة الخارجية التركية .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل المشكلة البحثية في دراسة وتحليل مسار واتجاهات العلاقات التركية العراقية إذ أن طبيعة العلاقات القائمة بين البلدين تأخذ مسار التقارب تارة والتباعد تارة أخرى، وقد مرت العلاقات بين البلدين على مدار تلك الفترة بالكثير من الأزمات والصعوبات، إلا أن المصالح المشتركة بين البلدين تفرض عليهما مرونة في التعاطي مع تلك الأزمات.وتطرح الدراسة العديد من التساؤلات لعل من أهمها هو:

هل تأثرت السياسة الخارجية التركية تجاة العراق بالمتغيرات الدولية والاقليمية؟ماهي الاثار الاقليمية للقضية الكردية على العلاقات التركية العراقية ؟ماهي اهم القضايا التي تؤثر على العلاقات بين البلدين ؟

فرضية الدراسة :

قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن هناك دوافع كثيرة تقود في مجملها إلى تقارب في العلاقات بين تركيا والعراق رغم التجاذبات السياسية والتناقضات والخلافات التي تطرأ على العلاقة بينهما، وأن هذه الدوافع والتي من أهمها الدافع الاقتصادي، تؤدي بالدولتين إلى بذل الجهد وتقديم التنازلات في سبيل تجاوز تلك الخلافات والصعوبات من اجل المصالح المشتركة بينهما.وبعبارة أخرى، ترى الدراسة أن نقاط التلاقي بين تركيا والعراق أكبر وأهم من نقاط التباعد.

منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على:

١- المنهج الوصفي التحليلي بالدرجة الأولى والذي قامت علية غالبية الدراسة.

٢-منهج تحليل النظم والذي يدرس طبيعة النظام في كلا الدولتين وخصائصه.

الحدود المكانية للدراسة: الجمهورية التركية وجمهورية العراق

الدراسات السابقة :

- 1 شريف نسيم قلته، أثر الاحتلال الأمريكي للعراق علي السياسة التركية تجاه أكراد العراق لفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٩).رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠١١توصلت الدراسة إلي أن الحرب الأمريكية علي العراق عام ٢٠٠٣ خلقت واقعاً إقليميا جديدا ساهم في تغيرات على الساحة التقليدية ووجود إقليم كردستان معترف به، توصلت أيضا أن مصير مدينة كركوك الغنية بالنفط ستظل من أكبر المعضلات والمشاكل علي الساحة العراقية .

2) Bakery, Henri J., Turkey & Iraq: the perils & prospects & proximity, united state institute of peace, report no. 141, July 2005

تناول الباحث في دراسته ان تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار وتتمثل المصالح التركية في العراق في منع تعشيم العراق على أسس أثنية الوظائفية لما يسمح بقيام دولة كردية وحماية الأقلية التركمانية والقضاء على قواعد حرب العمال الكردستاني في شمال العراق وكيف أن الاحتلال الأمريكي أثر سالباً علي هذه المصالح

3) Turkish –US. Relations – Convergence or divergence, Turkey policy, Quarterly, 2005.

تناولت الدراسة أبعاد العلاقات الأمريكية التركية من خلال المتغيرات الدولية والإقليمية التي أحاطت البلدين خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وطبيعة العلاقة بين البلدين وقد تأثرت بشكل كبير نتيجة القرار الأمريكي بغزو العراق ورفض تركيا لا تصبح للمطالب الأمريكية.

٤-عامر كامل احمد, بعنوان: مسارات العلاقات العراقية- التركية بعد عام ٢٠٠٣: ويتناول الباحث العلاقات التركية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ والوضع العراقي المضطرب خلال العقود الاخيرة مما ادى الى تزايد من حالات التوتر مع دول الجوار وتركيا من ضمنها فمنذ التسعينيات ظهرت ازمة العلاقات الثنائية بعد انضمام تركيا لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لاخراج العراق من الكويت اصبحت تركيا نقطة ارتكاز للولايات المتحدة الامريكية في محاصرة العراق طول فترة التسعينيات وقدمت الدعم اللوجستي للقوات الامركية والبريطانية بواسطة استخدام القواعد في توفير الملاذ الامن لاكراد العراق .

الفصل الاول : التوجهات السياسية الخارجية التركية :

تؤثر متغيرات متعددة خارجية وداخلية في السياسة الخارجية لتركيا ومن اهمها المتغيرات الخارجية(المتغيرات الاقليمية ومتغيرات الدولية) ولمعرفة تاثير هذه المتغيرات على السياسة الخارجية في تركيا سيتطرق الباحث الى معرفة تلك المتغيرات وتاثير كل منهاالسياسة الخارجية: لا يمكن تحديد دقيق لمفهوم السياسة الخارجية لذلك ادى الى اختلاف الرؤى بين المفكرين والباحثين في هذا الامر، لان البعض يعرفه وفقا لمحددات السياسة الخارجية، أو من خلال الجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها، وغيرها من الاعتبارات وفيما يلي عرض لبعض تعاريف مفهوم السياسة الخارجية:السياسة الخارجية: يعرفها جيمس روزنو James Rosenau، بصيغة واقعية وملموسة، فيقول بأن "السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها "(ناظم الجاسور ,٢٠٠٤,ص٢٩)

وتعرف أيضا هي منهج للعمل او مجموعة من القواعد او كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة او واقعة معينة حدثت فعلا او تحدث حاليا او يتوقع حدوثها في المستقبل(محمد الخاقاني ,٢٠١٧) ويقول اثير ناظم الجاسور " من المتعارف عليه أن السياسة الخارجية بالرغم من أنها عملية تفاعل بين دولة وباقي الوحدات الدولية والمنظمات الدولية، إلا أنها أيضا مجموعة من الخيارات والبدائل التي من خلالها تتيح لصانع القرار أن يتحرك بحرية و لو على أقل تقدير في مسرحه السياسي، وهذا بالتاكيد يأتي من خلال العمل المشترك أو عمل الفريق الواحد داخل مؤسسة وزارة الخارجية وبينها وبين باقي المؤسسات المعنية بصناعة القرار بالارتباط مع هرم الدولة المتمثلة بالرئيس أو رئيس الوزراء". "يقصد بالسياسة الخارجية بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".(عربي،٢٠١٦) المفهوم الإجرائي للسياسة الخارجية: من خلال التعريفات انفه الذكر والمختلفة للسياسة الخارجية، يمكن تقديم تعريفا شاملا لها بأنها مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي،وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى والمحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، والتي تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.المطلب الاول : التوجهات السياسية الخارجية التركية :

توجد متغيرات اقليمية ودولية تؤثرة وبشكل اساسي على السياسة الخارجية التركية ومن اهمها :

المبحث الاول : المتغيرات الاقليمية:

لتركيا علاقات طويلة مع الدول الاقليمية العربية كانت ام الاجنبية المجاورة لحدودها او المنفصلة وان الحديث عن المتغيرات الاقليمية واثارها على السياسة التركية لابد ان نستعرض الاطار العام لها لكونها احد المسببات الاستراتيجية التركية حيال العراق التي تحكمها احداث عدة صراعية وتعاونية التي ظهرت موخرا في منطقة الشرق الاوسط , وسيحاول الباحث توضيح طبيعة العلاقات التي ترتبط بها تركيا مع الدول الاقليمية ومدى تاثير هذه الدول على السياسة الخارجية التركية على العراق:ايران لقد تحسنت العلاقات الاقتصادية والسياسية والامنية بين تركيا وايران بشكل واضح بعد تسنم حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢ وخاصة بعد الغزو الامريكي على العراق عام ٢٠٠٣ وبالرغم من الدائرة الاساسية لحزب العدالة والتنمية من المسلمين الملتزمين في قلب الاناظول فهم كانو لا يعتبرون ايران تهديدا خطيرا كما صورتها النخبة العلمانية التركية مرارا حيث حاول حزب العدالة والتنمية تحسين العلاقات مع الشرق الاوسط على تواجد علاقات اوثق مع ايران ومع ذلك كان الدافع للعلاقات بين تركيا وايران في ظل حكم حزب العدالة والتنمية هو المخاوف الشائعة حول القضية الكردية بالاضافة الى مصالح الاقتصادية (جون كالابرس:٧٦) ان كل من تركيا وايران والعراق دول جوار جغرافي في بيئة اقليمية واحدة تؤثر وتتأثر كل واحدة منها بالاخرى ضمن زاوية العوامل الطبيعية ، فان هذه الدول تقع ضمن منطقة يطلق عليها (الشرق الاوسط) الاسيوي كان هنالك تقارب في وجهات النظر في مسالة الوحدة العراقية وذلك من خلال التداعيات الاخيرة والموقف من حزب العمال الكردستاني بالإضافة الى التحسن في العلاقات السياسية والاقتصادية , حيث ان ايران منذ قيام الثورة قد انتهجت سياسة خارجية ترغب بعدم قطع العلاقات مع تركيا وكانت السياسة الامريكية في فترة حكم بوش الابن تاثير ايجابي على العلاقات التركية الايرانية خاصة بعدما ضغطت الولايات المتحدة على حزب التركي الحاكم عند تسنمه السلطة من اجل السماح للقطاعات العسكرية الامريكية للوصول الى العراق الا ان البرلمان التركي لم يسمح باستعمال اراضيها الامر الذي حظي بنقد كبير في ايران على الرغم من عدم ارتياح ايران بسبب عضوية تركيا في حلف الناتو وعلاقتها مع اسرائيل.)وصال نجيب العزاوي : ص ٢٩- ٢٠٠٠) ان الجدير بالذكر ان العلاقات التركية الايرانية مرت منذ صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة بمرحلتين المرحلى الاولى استمرت الى عام ٢٠١١ تعززت فيها العلاقات بين البلدين نتيجة الحاجة للتبادل المصالح بينهما خاصة الاقتصادية في ظل الحصار المفروض على ايران وكذلك محاولة تركيا ان تاخذ دور الوسيط في تسوية ملف البرنامج النووي وتبنيها دبلوماسية تصفير المشاكل , اما المرحلة الثانية ظهرت بها تباينات على التفاهمات حول بعض المواقف السياسية وهو ما ادى الى اهتزاز الثقة الضعيفة في الاصل بين البلدين وظهرت تلك التباينات في مواقف البلدين من زيادة التدخل الايراني في شؤون العراق حيث تصاعدت حدة الانتقادات الايرانية على وجود قوات تركية في معسكر بعشيقة في العراق ويرى بعض المراقبين ان ايران كانت وراء رفض الحكومة العراقية مشاركة القوات التركية في الحرب على تنظيم داعش في مدينة الموصل ومن جهة رفضت تركيا خروج قواتها متعلله بخطر وجود مليشيات تركية على حدودها . وتبين مما ذكر انفا ان العلاقات التركية الايرانية شائكة في الكثير من العوامل واهم ما يتسم بها تلك العلاقات انها لا تسير بخط ثابت انما تسير وفق ما تقوم عليها مصالح البلدين وبذلك تشكل منطقة الشرق الاوسط منطقة صراع التركي الايراني من اجل تنفيذ اجنده سياسية خارجية ويتاثر البلدين بالمتغيرات الخارجية يكون عاملا في تحقيق تقارب او تنافر بين البلدين (جاسم

محمد ,٢٠١٩)خصوصا بعدما شهدته المنطقة من تسارعات دراماتيكية حول المحادثات النووية بين ايران ومجموعة ٥+١ وهو ما اربك المشهد السياسي الاقليمي لانه انبئ عن تحول في الاولويات وتوجهات سياسية خارجية الامريكية وما يترتب عنها من توازنات اقليمية والدور المستقبلي لايران في المنطقة العربية وفي العراق بشكل مخصوص وان ايران يهمها ان تحيد واشنطن اذا لم تتمكن من كسبها وما يساعدها على تعظيم دورها في المنطقة ومن هنا تاتي مخاوف تركيا من احتمالية تعاظم النفوذ والدور الايراني في العراق على حساب مصالح تركيا (شيماء معروف ,ص:١١) سوريا : شهدت العلاقات التركية –السورية نزاعا محتدما منذ ثلاثينيات القرن الماضي وانعدام الثقة بين الدولتين هذا من جانب ومن جانب اخر ما زالت سوريا جزء من التهدئة والتصعيد الاقليمي بوصفها واسطة في عقد التحالف بقيادة ايران حيث تنظم سوريا الى النفوذ الايراني في العراق وكذلك في فلسطين ولبنان ولمكانتها الجغرافية في المنطقة ونجد ذلك وبشكل واضح في تقسيم التحالفات السياسية لسوريا مع كل من تركيا وايران على الرغم من ان سوريا المتحالفه مع ايران وفي الوقت ذاته الدولة الاكثر قربا للمصالح التركية وفي الوقت نفسه تفاوض اسرائيل وبصورة يجعل بامكانها ترجيح مشروعات على اخرى في المنطقة وبهذه الصورة اصبحت سوريا التي لا تمتلك الامكانيات الاقتصادية والمالية نقطة توازن لكل القوى في المنطقة (وليد رضوان ,ص:٤٣)اتفقت كل من سوريا وتركيا على محاولة منع غزو الولايات المتحدة الامريكية على العراق لكن بدون فائدة وبعد ان اصبح الاحتلال امرا واقعيا اختلفت مواقف البلديين اتجاه العملية السياسية التي عملت الولايات المتحدة الامريكية على تشجيعها اي ان يصبح العراق نموذجا للديمقراطية في الشرق الاوسط ويمكن ان نستنتج التجربة في دول الاقليم , ان انفتحت على نظام العراقي السابق وكانت تاخذ المساعدات النفطية خارج اطار برنامج النفط مقابل الغذاءوعارضت المحاولات الامريكية لاستصدا قرار من مجلس الامن كما قامت سرا باخذ دور الوسيط في صفقات اسلحة للعراق لتعزيز دفاعاته امام الغزو الوشيك , وبعد الانهيار السريع للنظام الحاكم في العراق لم تستجيب سوريا لطلب الولايات بضبط حدودها مع العراق من قبل جيشها , حاولت سوريا منع الاعتراف بمجلس الحكم الموقت ولم تنجح بذلك حيث حصل مجلس الحكم المؤقت على مقعد العراق في الجامعة العربية ومنظمة اوبك (ارشد مزاحم ,٢٠٠٩,ص١٦٦)ومن جهة اخرى كانت الرؤية التركية للقضية العراقية متفقة مع وجهة نظر السورية على رفض الغزو الامريكي للعراق رفضت تركيا الطلب الامريكي بفتح اراضيها وقواعدها العسكرية لفتح جهة من شمال العراق وعملت على التحرك بمحورين الاول هو حث النظام الحاكم في العراق على التعاون مع المفتشين الدوليناما المحور الثاني فكان على المستوى الاقليمي حيث قام وزير الخارجية التركي عام ٢٠٠٣ عبدالله غول بجولة على مستوى دول الشرق الاوسط وحصل على موافقة العديد من تلك دول لعقد اجتماع قمة لدول الجوار العراقي الى جانب مصر في اسطنبول وكانت من ضمن تلك الدول سوريا ومصروالاردن والسعودية وايران من الدول المشاركة في تلك القمة ولم تسفر تلك القمة عن اي نتائج قيمة وكان بيانها الختامي ضعيف بسبب التباعد في مواقف الدول المشاركة من احتلال العراق(رائد صاج,٢٠١٤,ص٢١٨:٢١٩)لكن ما كاد العراق وتركيا ان تامل في استمرار حالة الاتفاق الا ان جاءت الثورة السوريا التي القت بظلالها السلبي على العلاقات وادت الى تدهور تلك العلاقات وياتي دعم تركيا للثورة السورية هي لحصول على موقع القوة الاقليمية بشكل سريع والاستفادة من الدعم الخارجي لتلك التوازنات وخاصة دعم الولايات المنتحدة الامريكية وهو ما شجع الدبلوماسية التركية لمسايرة الرغبة الخارجية في اطارسياسة كسب المواقف بالاظافة ان تركيا ترى في ايران انها المنافس الاقليمي لها في الشرق الاوسط ومن هنا نلاحظ ان تحرك تركيا نحو حماية مصالحها القومية بعيدا عن شعاره يجب اسقاط نظام الاسد هو الاقرب الى الواقع (جلال سلمي ,٢٠١٧)

المبحث الثاني :المتغيرات الدولية :

تعرفنا في المباحث السابقة المتغيرات الاقليمية وتاثيرها على العلاقات التركية العراقية وسيتناول الباحث في هذا المبحث عن المتغيرات الدولية ومدى تاثيرها على العلاقات التركية العراقية والتي تتمثل بالولايات المتحدة الامريكية و حلف الناتو روسيا وغيرها وسيتناول الباحث كلا من :الولايات المتحدة الامريكية : ان لتركيا والولايات المتحدة الامريكية اهداف يتقاسمها في العراق فان كلا البلدين يفضلان بقاء العراق موحدا بعيدا عن تقسيمه على اساس عرقي او طائفي بالاضافة الى رغبتهما لوجود حكومة مركزية تمكن من حفظ واعادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي للعراق وعلى قدر كافي من القوة المكافئة لايران في المنطقة ولا ترغب كل من تركيا والولايات المتحدة الامريكية ان ترى اي شكل من اشكال الدولة العرقية او الطائفية في العراق , الا ان هذا لا يمنع من وجود نقاط خلاف بين الدولتين ولا تخلو العلاقات بين البلدين من التوتر . ان البداية الفعلية للتوتر الحاد في العلاقات الامريكية التركية عندما صوت البرلمان التركي بعدم السماح للقوات الامريكية من استخدام أراضيه لاتمام مهمة احتلال العراق ومن هنا تبني تركيا توجهات مختلفة تماما في تعاطيها وتفاعلها مع الاحداث المتعلقة بمنطقة الشرق الاوسط وان هذه التوجهات في نهاية المطاف تنصب في خدمة المصالح الاستراتيجية الامريكية الا ان مسالة الخلاف حول تحديد

مصادر التهديد المباشر للامن القومي لكيلهما زادت من مسالة التوتر فيما بينهما ونجد ان رؤية الولايات المتحدة الامريكية وتحديدها لشكل وطبيعة الخطر الذي يهدد مصالحها العليا ويهدد امنها القومي يختلف كل الاختلاف عن الروية التركية حيث تعتبر الولايات المتحدة تنظيم القاعدة هو المصدر الاساسي لتهديد امنها القومي ان دول مثل سوريا وايران تمثل تحديا لسياستها في الشرق الاوسط مما يتطلب معاداة هذه الاطراف ومحاوله عزلها بينما ترى تركيا ان حزب العمال الكردستاني يشكل خطر مباشر على امنها القومي و وجدت انه لا مصلحة في معادات تلك الدول ، ان هذا الاختلاف في الرؤية ادى الى ظهور صراع مصالح داخل المنطقة بفعل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة السياسية الدولية خاصة بعد ان تمكنت تركيا من تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية الامر الذي دفعها نحو الابتعاد عن تاثير الولايات المتحدة على قراراتها السياسية واصبحت قوة اقليمية تدافع عن مصالحها بنفسها وعدت هذه التوجهات جزء من الرؤية السياسية الاستراتيجية للحزب الحاكم في تركيا وتحديدا عام ٢٠١٤ (رنا مولود ,ص١٦٩-١٧٠) لم توافق تركيا على التحالف مع أمريكا رغم وعود أمريكا لها بامتيازات في نفط كركوك، ولكن تركيا وضعت شروط للتفكير في قبول التغير في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وهي كلاتي :-

١- الا تكون في شمال العراق دولة كردية مستقلة على اي جزء من الاراضي التي يعتبرها الاكراد وكردستان تاريخية وعدم القبول بعراق فيدرالي مقسم على اساس عرقي .

٢- توفير الضمان بعدم تمكين الاكراد من السيطرة على كركوك او تعديل التركيبة السكانية فيها .

٣- منح الاقلية التركمانية حقوقا واسعة وعدم المساس بهم .

٤- رفض اي تواجد للقواعد او عناصر مقاتلة لحزب العمال الكردستاني(زينب(2015) ،

كانت الولايات المتحدة الامريكية تنتهج قبل احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ استراتيجية دعم تركيا ضد الحركة التحريرية الكردية الممثلة في حزب العمال الكردستاني والتي وضعتها على قائمة الحركات الارهابية في العالم الا ان التطورات التي حدثت على الساحة الدولية ادت الى تغير المحاولات وظهرت اطراف تؤمن بالمحافظة على علاقات جيدة مع تركيا والكرد وايجاد نوع من التوازن بين الطرفين ولم تعد المعادلة كما كانت في الحرب الباردة بوجود طرف واحد اما تركيا او الكرد فالولايات المتحدة الامريكية بحاجة الى كليهما المصدر أعلاه ان المصالح المشتركة بين البلدين والحاجة الاستراتيجية لكل منهما للاخر اكبر من ان توصلهما لنقطة الاعودة لكن لابد من الاشارة والتاكيد الى ان العلاقات التركية مع الغرب عموما ومع الولايات المتحدة خصوصا تشهد مرحلة صعبة في اعادة هيكلة نظرا الاضمحلال الاسس التي قامت عليها فالولايات المتحدة الامريكية ليس لديها رفاهية لفك الارتباط مع تركيا وتتركها تنجذب لقوى اخرى مثل الصين وروسيا, اما تركيا لا تملك القدرة على تحمل التكلفة الباهظة لفك ارتباطها بالولايات المتحدة في ظل وجود شريك دولي مؤثر وعليه لابد لتركيا ان تتنبه وتحذر لكل المخططات المرسومة والتي باتت الحكومة التركية مدركة لها كما انها لديها العديد من اوراق القوة التي يمكن ان تستخدمها لمواجهة التحديات منها تقويه علاقاتها مع روسيا وشراء اسلحة نوعية مثل اس ٤٠٠ كما ان تركيا ذات حجم اقتصادي كبير وتاثير سياسي عميق في معظم ملفات المنطقة التي يحتاج فيها الغرب الى تعاون تركي (محمد العمر,٢٠١٨)دخلت تركيا في مباحثات مع روسيا من أجل شراء منظومات "إس – ٤٠٠" والتي تعد من وسائل الدفاع الجوي الأكثر فعالية في العالم، ويعتبر هذا الأمر تطوراً كبيراً وملحوظاً في علاقات تركيا وروسيا العسكرية فتركيا العضو في الناتو تتفاوض لشراء منظومة دفاع جوي روسي أمر ليس عادياً وإنما له انعكاساته وأسبابه ومبرراته الجيوسياسية والعسكرية والإستراتيجية وقد يؤدي إلى تغيير في مسارات سياسية وتحالفات إقليمية واسعة وقد عبر وزير الدفاع التركي فكري إيشبك في ١٨/تشرين الثاني/٢٠١٦ في معرض تعليقه على خطط أنقرة لتوسيع قدراتها في مجال الدفاع الجوي قائلاً (نجري مفاوضات مع روسيا حول شراء "إس ٤٠٠" لكننا نواصل الاتصالات حول هذا الموضوع مع دول أخرى وتتخذ روسيا موقفاً إيجابياً وفي الوقت نفسه، أعرب الوزير التركي عن أمله في أن تبدي دول الناتو مبادرة جادة بقدر أكبر لكي تحصل تركيا على منظومات للدفاع الجوي تتناسب مع معايير الحلف، وشدد قائلاً: ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال أننا سنتجاهل ما تقترحه روسيا. إننا ننخرط في عمل مكثف في هذا الاتجاه. أما هدفنا النهائي، فيكمن في بدء إنتاج هذه المنظومات بأنفسنا). (موقع روسيا اليوم، ١٠١٦). وعليه فإن الرغبة التركية في المجال العسكري والسياسة العسكرية الجديدة تقوم على فتح العديد من الأبواب لزيادة قوتها العسكرية والدفاعية وعدم الاقتصار على الجانب الغربي بل من الممكن التوجه إلى روسيا وقبول اقتراحاتها في نشر منظومة دفاع روسية على الأراضي التركية، ويؤكد الجانب التركي أن هدفه النهائي والذي يسعى إليه هو الوصول إلى إنتاج محلي لمثل هذه المنظومات الدفاعية المهمةتنظر أنقرة إلى أن الإدارة الأميركية عارضت عملية توقيت الاستفتاء على استقلال الأكراد في العراق ولم تعارض الاستفتاء، وهو الأمر الذي اعتبرته أنقرة ودول إقليمية أخرى خطرًا عليها؛ حيث

قال وزير الخارجية الأميركية بوضوح: إنه "من حيث المبدأ يتفهم ويدعم الرغبة المشروعة من أجل الاستقلال للأكراد العراقيين"لذلك لم يطالب وزير الخارجية الأميركية، ريكس تيلرسون، في اتصاله الهاتفي مع البارزاني، بإلغاء الاستفتاء بل بتأجيله؛ حيث تعتبر الولايات المتحدة أن الاستفتاء الحالي سيضر حلفاء الولايات المتحدة في بغداد. كما أن ذلك من شأنه تقوية مراكز القوى الحليفة لإيران في العراق. وتوجد قناعة لدى الأتراك بأن واشنطن هي من حثَّت قيادة الإقليم على المضي قدمًا في تنفيذ الاستفتاء(٢٠).٣أزمة نقل السفارة إلى القدس حلف الناتوانضمت تركيا الى حلف الشمال الاطلسي عام ١٩٥٢ فقد كان هذا الحلف الى وقت قريب يملك مهمة سامية في نظر الشعب التركي الا انه فقد ميزته مع مرور الوقت وبدا يعد منظمة تهدد سياسة تركيا وبعد محاولة الانقلاب التي وقعت في ٢٠١٦/٧/١٥ على يد شخصيات تركية رفيعة المستوى في القوات المسلحة التركية من اتباع تنظيم غولن حيث يرى قسما كبيرا من الشعب التركي ان الناتو وراء هذه المحاولة وخلال كلمة القاها الرئيس التركي خلال حفل تخرج دفعة من ضباط في اسطنبول في ٢٠١٩/٧/٥ قال " ان تركيا تمنح حلف الناتو قوة وستبقى ملتزمة بتعهداتها طالما ان حلفائها ملتزمون بذلك" وتابع " تركيا منذ ان اصبحت عضوة في حلف الناتو ادت جميع المهام على احسن وجه وما زالت تعمل على حفظ السلام تحت مظلة الناتو في العديد من الاماكن مثل افغانستان وكوسوفو (rt. Com .aa ٢٠١٩) لعبت تركيا منذ انضمامها الى حلف الناتو وعلى الرغم من تحولاتها السياسية قامت بدورا هاما في التعاون حيث كانت الجناح الجنوبي في مواجهة الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة فقد استعادت تركيا اهمية بعد هجمات ١١سبتمبر وتدخل الناتو في اماكن بعيدة جغرافيا عن اوربا حيث ساعدت الاوربيين وسهلت غزوة افغانستان وكذلك ارسلت قوات تركية وادارة معسكرات قوات التحالف كابول ٢٠٠٢-٢٠٠٥

ويعتبر حلف شمال الأطلسي بالنسبة للمحددات الإستراتيجية لتركيا ذا أهمية، ويمكن تناول تلك الأهمية كما حددها مهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة احمد اوغلو تحت خمسة محاور أساسية هي:

١- المهمة الإستراتيجية العالمية لحلف شمال الأطلسي.

٢- العلاقات الأمريكية – التركية

٣- العلاقات الأوروبية – التركية.

٤- أهمية وجود شرق أوروبا ومنطقة البلقان ضمن حلف شمال الأطلسي في إطار مخططات توسع الحلف.

٥- العلاقات مع روسيا في إطار التوازنات الاوراسية.) (احمد اوغلو،٢٠١٠، ص:٢٦١)إذا فمن الواضح أن عضوية تركيا بحلف شمال الأطلسي تمثل أهمية كبيرة لتركيا، وهي ليست بوارد ان تدير ظهرها لهذا الحلف لحساب علاقتها بروسيا أو أي طرف آخر، وكما أن الحلف الأطلسي هو استراتيجي بالنسبة لتركيا، أيضا ينظر حلف شمال الأطلسي إلى تركيا بأهمية بالغة (إن موقع تركيا يعتبر مهما للغاية لحلف شمال الأطلسي إذ أن جميع الطرق المائية والأرضية والجوية من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط ومن البلقان إلى الخليج العربي لابد وان يكون المرور عن طريق تركيا بواسطة المضائق التركيةاحمد نوري النعيمي ١٩٨١، ص:٣٣٩)ان التوتر في العلاقات ومؤاخذات تركيا على دول الناتو جاء من عدم تطبيق تركيا لمادة (٥) من معاهدة واشنطن عندما تعرضت تركيا الى تهديدات منها:

١- اثناء النزاع الاقليمي بين تركيا واليونان بشان جزيرة قبرص عام ١٩٧٤ .

٢- خلال الصراع التركي الاسرائلي عام ٢٠١٠ بعد استيلاء اسرائيل على سفينة التركية مرمرة وقتل مواطنين اتراك .

٣- دعم دول الناتو للاكراد وفي سوريا وانتقادات دول الناتو المتزايدة لتركيا بالاظافة الى تورط الناتو في محاولة انقلاب ٢٠١٦ لتركيالا ينوي حلف الناتو التخلي عن عضوية تركيا في الحلف نظرا لموقعها الجيوستراتيجي المهم الذي يعتمد عليه الغرب ولقوة جيشها ومكانته في منظومة الدفاعية للحلف ,اما من الجانب التركي فيمكن ان نعتبره مهم ان كانت تركيا تنوي الخروج من حلف الناتو او البقاء فيه فان استفزاز الرئيس التركي للاوربين والامريكان قد تكون محاولة لمعرفة مدى تمسكهم بعضوية تركيا بحلف الناتو(محمود بيزغوني,٢٠١٧)ان هذه التوترات لا تنبع من النقد المتبادل لكلا الطرفين حيث وصلت هذه التوترات ذورتها في المرحلة الثانية من الربيع العربي فقد كان موقف تركيا مغايرا تماما لموقف الغرب والولايات المتحدة الامريكية (علي اوغلو,٢٠١٦)_وكذلك قضية الدروع الصاروخية وان كانت الابرز لكن انها ليس الخلاف الوحيد بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية وبالرغم من كونهما اعضاء في حلف الناتو , فان هذا يثير تساؤلات حول امكانية اتمام الصفقة وفي الوقت ذاته الحفاظ على العلاقة الاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة وعضوية الناتواشرف محمد,٢٠١٢) لذا فان التحولات الاقليمية السريعة الناتجة عن الثورات العربية والانسحاب الامريكي من العراق نذرت بتحول جذري في الموقف التركي اتجاه العراق وبعلاقات قائمة بين تركيا والعراق وتواجه تركيا مجموعة من التحديات الجديدة بدء من حزب العمال الكردستاني والازمة السورية وتزايد المنافسة مع

ايران في ظل هذه البيئة المضطربة تزامن حكومة اقليم كوردستان سياستها مع سياسات تركيا فبامكان ذلك ان يحفز تحويل مسارات تدفق خطوط الانابيب التي تلائم اعادة توجية علاقات تركيا الاستراتيجة مع العراق واربيل مع تداعيات كبيرة على سياسة الولايات المتحدة الامريكية

الفصل الثاني : القضايا المؤثرة على العلاقات العراقية التركية :

مرت العلاقات التركية العراقية باحداث تاريخية من شانها تزيد من اهمية فهم اليه صنع القرار التركي وفقا لمحددات واسس التي تساهم في تشكيل الاستراتيجية التركية اتجاه العراق , هنالك محددات واسس رئيسية تنتهجها تركيا اتجاه العراق منها وحدة الاراضي العراقية والعلاقاتها الاقتصادية وعلاقتها مع ايران وضرب حزب العمال الكردستاني , ومن وجهة نظر المفكرين الاتراك ان سياسة التركية تعتمد على مبادئ ثابتة وهي :

١- عدم التدخل في سياسات بلدان الشرق الاوسط الداخلية والابتعاد عن الصراعات الداخلية لفرض السلطة داخل اي بلد عربي.

٢- عدم الاقتتحام في السياسات الداخلية العربية .

٣- الحفاظ على العلاقات المستقرة والسلمية مع كل بلد عربي على حدة .

٤- انتهاج استراتيجية نحوالعالم العربي تقلل فيه خطر تجمع دول عربية ضد تركيا حول اي قضية معينة

٥- فصل روابط تركيا الغربية عن اتصالتها مع البلدان العربية حيث تهدف الى تطوير روابط اقتصادية ومالية قوية وعملية مع الشرق الاوسط قي وقت تعميق فيه علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الاتحاد الاوربي هذا من جانب (بتول هليل,ص٨٠) وهنالك الكثير من القضايا التي تؤثر على السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق ومن اهمها قضيه المياة والقضية الكردية بالاضافة الى العلاقات الاقتصادية بينِ البلدين وسيتناول هذا المبحث اهم القضايا العراقية المؤثرة على السياسة الخارجية التركية اهما :قضية المياة : شكلت قضية المياة مسالة توتر العلاقات بين البلدين لفترات طويلة في ظل غياب اتفاق بشان المياة وحصص دول المنبع مع تزايد احتياجات البلدين للموارد المائية نتيجة التغيرات المناخية وانخفاض مناسيب المياة وقلة الامطار , وتعتبر توزيع الثروة المائية من منابع تركيا الى العراق من احدى مشاكل التي تعرضت لها العلاقات التركية العراقية لكون اكثر من ٧٥٪ من مصادر المياة السطحية هي خارج العراق وان التحكم بها وضمان جريان الكمية المطلوبة منها الى العراق هو امر صعب حيث ينحدر الفرات من جبال تركيا الشرقية ثم يتجة النهر نحو الجنوب الى الحدود التركية السورية (جلال عبدالله ,١٩٩٢,ص٩٦) حيث انذر انخفض منسوب نهر الفرات وبكارثة مائية وشيكة في العراق وكان قد تواتر التحذير منها خلال السنوات الماضية بسبب وجود توجه تركي نحو مضاعفة استغلال مياه نهري دجلة والفرات في مشاريع زراعية وصناعية ضخمة فضلا عن الحذر من لجوء انقرة الى استخدام المياة كورقة مساومة على ملفات امنية وسياسية متعلقة بمطامعها في الاراضي السورية العراقية .اخذت الكثير من الدول مسالة المياة كسلاح جيوبولتكي يستطيع من خلالها يحقق اهدافه السياسية والاستراتجية وقد تحول التهديد الخارجي وخاصة التركي الى مشكلة حقيقية وذلك بعد ان رفضت تركيا الاعتراف بان نهر دجلة والفرات نهرين دوليين وذلك حسب وجهه نظر التركية انهما نهرين عابرين للحدود حتى لاتطالب بتطبيق القانون الدولي الخاص بتقسيم المياة الانهر الدولية وترفض ادعاء العراق وسوريا بحقه من المياه مدعية ان الموارد المائية التي تنبع منها هي ملك لها مثله مثل الموارد النفطية لاي بلدتوفيق جاسم ولتعريف الاتفاقيات والقوانين المائية (هي قانون استخدام المجاري المائية الدولية للاغراض الغير ملاحية (١٩٩٧/٥/٢١) والتي اعتمدت من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة بغالبية الاعضاء (بموافقة ١٠٤ دولة واعتراض كل من تركيا والصين وبروندي ,وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت) وتاتي اهمية هذه الاتفاقية من كونها اول نص لاتفاقية شاملة والغت مبدا السيادة المطلقة على جزء من المياة الواقع ضمن اقاليم دول معينة (المبدا الذي تتبناه تركياوجدت نوعا من التوازن بين مبدا الانتفاع المنصف والمعقول ومبدا الانصاف وعدم الاضرار بالغيرعمر المسالمة,٢٠١٩)تمتلك تركيا العديد من المشاريع لتطوير دجلة والفرات لكن اهتمامها الاكبر هو بناء مشاريع تخزينية وكهرومائية من خلال انشاء سدود ,ويعتبر مشروع جنوب شرق الاناظول (GAP) من اكبر المشاريع الاقتصادية التي تغطي المنطقة ويشمل هذا المشروع على بناء ٢٢ سد ويعتبر سد اتاتورك من اهم تلك السدودحيث تم تنفيذ هذا المشروع ذات كلفة ثلاثون مليار دولار ممولة بتمويل مشترك من قبل الخزينة التركية مع ايطاليا,النمسا,المانيا,وبريطانيا ,سويسرا,الولايات المتحدة الامريكية,البنك الدولي حيث بلغت مساحته ٧٣٨٦٣كيلو مترمربع (باغيش,١٩٩٥,ص١٦٦) هنا تبين ان المشاريع المائية التركية القت بضلالها على العلاقات التركية العراقية على الرغم من العديد من المفاوضات بين البلدين الا ان هذا لا يمنع تركيا من تنفيذ خططها من ضمنها مشروع ((GAP) غير مهتمة بالاخرين وهذا انتهاك واضح وصريح للاتفاقيات المائية مما يوجب على الحكومة العراقية ان تتخذ اجراءات صارمة اتجاه سياسة التركية المائية وبما ان العراق لا يستطيع

حشد الجيوش على الحدود العراقية التركية كما حصل في ١٩٩٠ لا انها تستطيع الضغط بواسطة الميزان التجاري حيث اصبح العراق اكبر سوق للبضائع التركية في المنطقة , والتهديد بقطع استيراد البضائع التركية كورقة ضغط اقتصادية بالاظافة تحرك الجانب الامريكي لدفع انقرة ومنعها عن التمادي بحقوق العراق (مرام خالد ، ٢٠١٨) ان من اثار هذ ه المشاريع المائية على العراق هي كما يراها (رعد ,٢٠١٦) المحاولة لتحويل المجرى الطبيعي لنهر الفرات الى مجرى صناعي يبتعد عن مجراه الطبيعي ,والعمل على خلق توترات في المنطقة بسبب خفض معدلات المياة الجارية وهي كالاتي:-

١- عملت هذه المشاريع المائية التركية على الاضرار باكثر من ٣ مليون فلاح نتيجة شحة المياة خاصة بتنفيذ سد كيبان, وكذلك الحاق الضرر باشجار النخيل وهلاك الكثير من الحيوانات واشجارة الفاكهة .

٢- تلوث نهر الفرات وانتشر مرض الملايا وكذلك انعدام الملاحة النهرية بسبب قلة المياة .

٣- سينخفض المورد المائي الى ١١ مليار متر مكب عند انشاء سد اليسو على نهر دجلة حيث سيحرم ٦٩٦ الف هكتار من الاراضي الزراعية في العراق من المياة بالاضافة الى سيقلص تاثير هذا السد من الواردت المائية التي تصل الى العراق وسوريا .

ان الازمة المائية لها جذور تاريخة تعود الى عدة من الاسباب اهمها:-

١- تراكمات الاهمال من قبل الحكومات السابقة في السياسات المائية .

٢- طرحت الحكومات التركية شعار المياة مقابل النفط منذ ثمانيات القرن الماضي .

٣- تعتبر العراق وسوريا من دول مصب جعل موارهما المائية تتحكم به سياسات دول المنبع والمرور .

٤- يعتمد كل من العراق وسوريا على الزراعة فجعلهما يعتمدان على الري وبشكل كبير وان اي انخفاض بمنسوب المياه ينعكس على القطاع الزراعي سلبا .(عامر كامل ,٨٠-٨١) ولوحظ في الاونة الاخيرة وجود اجزاء طينية في نهر دجلة بعد تراجع منسوب المياهه الى اكثر من نصف وهذا يعود الى تخزين تركيا المياه في سد اليسو ومع البدا بتشغيل هذا السد خلال فترة الماضية ستبلغ كمية المياة المتدفقة الى العراق ٣٩٠ متر مكعب في الثانية بينما بلغت قبل التشغيل ٧٠٠متر مكعب وهذا ما يوكد ان نسبة العراق تراجعت الى النصف تقريبا(مصطف(٢٠١٨ ، وخلال زيارة رئيس جمهورية العراق برهم صالح الى تركيا حيث انتجت مباحثاته نتائج ايجابية حيث اشار كلا الرئيسان في مؤتمر صحفي الى عقد اجتماع اللجنة العليا المشتركة في اقرب وقت وانهاء مسالتين مهمتين هما قضية المياة ووجود معسكرات ومقرات لحزب العمال الكردستاني حيث يبدو الطرف العراقي بانه غير راض عن تاجيل مسالة تحديد كمية مياة نهر دجلة التي يطلقها الجانب التركي بالذات باعتبار ان البلدين هما فقط اللذان يستفادان منها وهذه المسالة عادة تكون كورقة بحث في جميع اللقاءات التي تجري على مستوى الوزراء الا ان الجانب التركي يحاول تاجيل النقاش وبدلا من تحديدها تلبي تركيا كل طلبات العراق في تاجيل او زيادة الحصة المائية وفقا لاحتياجات العراق, الا ان تركيا تؤكد على ان حصة العراق من المياة كافية وربما تزيد عن احتياجاته في حال اتباع العراق سياسة مائية واروائية حديثة اضافة الى سيطرة ووضع ضوابط وسياسة للبحيرات الاصطناعية لتربية الاسماك .(محمد قدو ٢٠١٩) لهذا يرى الباحث ان اثارة موضوع الموارد المائية وحصص العراق اصبح ضرورة ملحة خصوصا بعد مرحلة ما بعد مرحلة داعش وما ال اليه العراق من دمار وهدم البنية التحتية والحيوية القضية التركية: تفصل المنطقة الجبلية الوعرة الحدود الجغرافية بين العراق وتركيا و التي تبلغ طولها ٣٣١ كم تمتد من الحدود السورية غربا الى الحدود الايرانية شرقا يقطنها الاكراد ,تتمتع هذه المنطة باهمية بالغة ومحط تنازع النفوذ بين القوى الاقليمية والدولية لكونها تزخر باحتياطي نفطي هائل علي راضي ٢٠٠٦عانت تركيا منذ ١٩٨٤من حركة تمرد كردي تهدف اقامة دولة كردية في منطقتها الجنوبية الشرقية ذات الاكثرية الكردية وعلى الرغم ان هذه المشكلة بالاساس مشكلة داخلية الا انها سببت القضية التركية قلق كل تركيا والعراق فتعاونهما للقضاء على الحركة الكردية والوقوف ضد قيام دولة كردية مستقلة ومسلحة فالحكومات المتعاقبة العراقية قادت صراع مسلح مع الاكراد في الشمال اما الجانب التركي واجهت عناصر العمال الكردستاني بالقوة المسلحة منذ عام ١٩٨٤ والحيلولة دون قيام دولة كردية في جنوب شرق تركيا , فكانت للارض الوعرة والجبال الشاهقة التي يسيطر عليها حزب العمال تحول دون سيطرة الحكومة العراقية على ايقاف الهجمات التي تنطلق من اراضيها كما ان المنطقة تتمتع بشبة استقلال عن الحكومة المركزية لكونها تقع ضمن الحدود الجغرافية لاقليم كردستان وغالبا ما اتهمت الحكومة المركزية حكومة الاقليم بتقديم المساندة والدعم للحزب (عامر ,العددان ٦٤-٦٥ ,٢٠١٦) ان من اسباب منع تركيا من اقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق كون مثل هذه الدولة سيشجع الاكراد في تركيا على الاقتداء باكراد العراق والسعي الى تحقيق الانفصال عن تركيا او المحاولة في حصول على حكم ذاتي افراح ناثر,٢٠١٢,ص 299

لقد سعت كل من تركيا والعراق لازالة الخلافات بينهمامن خلال ابرام اتفاقية عام ١٩٨٤ والتي تسمح لكلا الدولتين بعد اخطار البلد الاخر القيام بعمليات مطاردة للمتمردين الاكراد على عمق ١٠كم داخل حدود البلد الاخر من اجل الحفاظ على الحدود بينهما الا ان تركيا قامت بالغاء هذا الاتفاق عام ١٩٨٨ بعد ان استفادت منه لثلاث مرات .(سرى هاشم ,٢٠٠٩,ص (123 المسألة الأخرى التي تحاول تركيا إنهاءها هي مسألة وجود معسكرات ومقرات لحزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية-:

أ- توجد بعض مقراته ومعسكرته في جبال قنديل الخاضعة لسلطة إقليم شمال العراق

ب- يتواجد بعضها الآخر في مناطق سنجار ومخمور وهي تقع تحت سيطرة الحكومة المركزية من الطبيعي أن العراق أيضا وعلى لسان أكثر مسؤليه يندّد بتواجد تلك الفصائل داخل الأراضي العراقية مثلما يستنكرون قيام تلك العصابات بمهاجمة الأهداف داخل الأراضي التركية انطلاقا من أراضيها.إن مكافحة وتحجيم تلك المنظمة الإرهابية سيكون تبعا لوضعها وموقعها حيث سيكون للسلطة المركزية دور مباشر في مناطق مخمور وسنجار دون تدخل خارجي حفاظا على الاستقرار في الشأن الداخلي، أو ستكون بصورة تعاون مشترك للقوات العراقية والتركية داخل منطقة قنديل وحسب ما طرحه أحد الباحثين في تحليله لوضع حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية.ويرى الباحث ان مشكلة الكردية ستبقى قائمة في كلا البلدين وسيكون لها دورها المؤثر في علاقتهما وكما كانت دائماً، خاصة أن الأكراد في العراق بدعم أميركي يلعبون الآن دورا خطيرا ومؤثرا في السياسة العراقية ويمكن أن يكون لهم أوراق جديدة ستكون موثرة في طبيعة العلاقة المستقبلية على المشكلة الكردية في كل من إيران وتركيا. ولكن مثل هذا التأثير لن تظهر مؤشراته الأولية وانعكاساته إلا بعد فترة طبقا لحسابات ترتبط أساسا بأهداف وخطط الولايات المتحدة وإسرائيل الخاصة بالمنطقة أكثر منها بالقضية الكردية نفسها واهتمامات الأكراد بمستقبلهم.

الفصل الثالث: المصالح التركية في العراق:

يعد العراق أحد أهم خيارات أمن الطاقة التركي كبديل لغاز ايران وروسيا الطبيعي، إضافة إلى النفط الذي يعتبر ركيزة أساسية في العلاقات التجارية بين البلدين عموماً وبين تركيا وإقليم شمال العراق خصوصاً. ويبقى الملف الاقتصادي أحد أهم محددات السياسة التركية إزاء العراق، الذي يبرز كأحد أهم الشركاء التجاريين لأنقرة من حيث التجارة البرية والغاز الطبيعي والاستثمارات التركية في العراق، وعمل شركات البناء والإنشاءات التركية على أراضيه٠ان استقرار العراق بالنسبة إلى أنقرة مكسب استراتيجي على الصعيد السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد الاستثمار وأمن الطاقة؛ وذلك نظرًا إلى ما يملكه الطرفان من مقوّمات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين؛ فالعراق بحاجة إلى عمل هائل في البنية التحتية بعشرات مليارات الدولارات، وتركيا تمتلك قطاع مقاولات ضخمًا، وتحتلُّ المرتبة الثانية في العالم بعد الصين بالنسبة إلى قطاع الإنشاءات بالاضافة الى قطاع خاص حيوي يمكنه أن يُسهم بشكل فعَّال في مساعدة العراق بما يعود بالنفع على تركيا أيضًاعلي،٢٠١٦)وبهذا الصدد تحدث المستشار الاقتصادي لمجلس رئاسة الوزراء في العراق مظهر محمدصالح وصرّح قائلاً"تم تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين في عام ٢٠٠٨، وفي ٢٠٠٩ حيث تم توقيع ٤٨ اتفاقية في مجالات الأمن والطاقة ومختلف الجوانب الاقتصادية. ويساهم العراق في مد تركيا باحتياجاتها من النفط بنحو ١٥٪ من إجمالي احتياجات تركيا النفطية.

المبحث الاول : مشاريع الاستثمار:

وتتضمن السعي إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى ٢٠ مليار دولار، ويأمل الجانب التركي في أن يتم افتتاح معبر آخر مع العراق إلى جانب المعبر القائم عبر إقليم كردستان العراق (علي ٢٠١٩ ، صرّح النائب العراقي أحمد سليم الكناني، رئيس لجنة الاقتصاد والتنمية في مجلس النواب، وقال "إن قضية مساهمة تركيا في إعادة إعمار العراق كانت على رأس القضايا التي نوقشت مع وزير الخارجية التركي، خصوصاً خلال لقائه رئيس المجلس النيابي محمد الحلبوسوتتضمن التعهدات التركية المتعلقة بتخصيص تسهيلات وقروض بقيمة ٥ مليارات دولار للمساهمة في إعادة إعمار العراق، بالإضافة إلى توسيع مجال عمل شركات الإنشاء التركية وإمكانية إنشاء خط سكة حديد بين تركيا والعراق.وكذلك اكد المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية أحمد الصحاف، لوكالة (RT)، حول المباحثات التي جرت بين وزير خارجية العراق محمد علي الحكيم، مع نظيره التركي في بغداد.وأشار الصحاف إلى أن الحكيم دعا تشاووش أوغلو لتفعيل القرض الائتماني الذي قدّمته تركيا للعراق في مؤتمر إعادة إعمار العراق في الكويت ,حيث تباحث الوزيرالعلاقات الثنائية ومجالات التعاون بين البلدين الى جانب القضايا والملفات الاقليمية بالمنطقة والموضوعات ذات الاهتمام المشترك وعا الى مساهمة الشركات التركية في اعادة اعمار المناطق المحررة لتامين عودة النازحين الى مناطقهم (ترك برس ,٢٠١٩)وأضاف الكناني:إن الوزير التركي مولود جاوش اغولو أكد أن بلاده مستعدة للبدء في تفعيل عملية إعادة الإعمار، من خلال الشركات ورجال الأعمال الأتراك، وعبر تشكيل لجان مشتركة لهذا الغرض، وأهم المشاريع

الثنائية في مجالات التطوير هي مطار البصرة، وإعمار مطار الموصل وبناء منطقة صناعية فيها، وبناء طرق سريعة تربط جهات العراق كما هو الحال في تركيا، وبناء سكة حديدية تربط بين المعبر الجديد الذي سيقيمه البلدان والعاصمة بغداد، إلى جانب العديد من مشاريع البنى التحتية، وبالرغم من كل العراقيل والضغوط الإقليمية فإن المفاوضات ما تزال مستمرة لحين تنفيذ الاتفاقيات بين الدولتين وزارة التخطيط العراقية تركيا إلى المشاركة في إعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب ضد تنظيم داعش، وجاء ذلك خلال لقاء جمع وزير التجارة العراقي بالوكالة سلمان الجميلي، والسفير التركي في بغداد فاتح يلدز، ودعا الجميلي إلى الإسهام في عمليات إعادة الإعمار للمناطق المتضررة من جراء الحرب، خاصةً في مجال تأهيل البنى التحتية وبناء المستشفيات والمدارس، وفتح آفاق الاستثمار أمام الشركات التركية.وبهذا الخصوص أكد الجميلي لـ TRTعربي أن "تركيا قدمت مساهمة بـ٥ مليارات دولار، وأصبحت أحد أكبر المساهمين بين أكثر من ٧٠ دولة ومؤسسة دولية شاركت بالمساعدات المالية في مؤتمر الكويت ، حيث يسعى العراق لتعزيز العلاقات الثنائية وتنفيذ مشاريع استثمارية كثيرة، والمفاوضات مستمرة على أمل إيجاد أرضية مناسبة للطرفين للمضي قُدماً بهدف تجديد ملف إعادة إعمار العراق."كما تابع الجميلي: "تعتبر تركيا تاريخياً الراعية لتركمان العراق سياسياً وثقافياً واجتماعياً، وتربطها بهم علاقات خاصة جداً صاغتها حقائق التاريخ والعرق والثقافة، بالإضافة إلى احتفاظ الشعب التركي بمكانة خاصة لمدينة لموصل، التي ما زال ينظر لها كعمق استراتيجي له خسره اضطراراً بعد الحرب العالمية الأولى، لذلك تولي تركيا هاتين المنطقتين اهتمامها الأكبر، وتحاول عقد الاتفاقيات مع الحكومة العراقية من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية في المناطق المنكوبة".(TRTعربي ٢٠٢٠) , من جهته تحدث رئيس مجلس العمل التركي العراقي، التابع لهيئة العلاقات التجارية الخارجية وصرّح لـTRT عربي قائلاً: "ندعو رجال الأعمال والشركات التركية لتأسيس مصانع ومصالح وشراكات اقتصادية داخل العراق، في مجالات الصناعة والتجارة والإعمار واستثمار الأراضي الزراعية، بما يعمق جذور التعاون ويعود بالنفع على البلدين والشعبين، ويفتح أسواق البلدين أمام المنتجات العراقية والتركية المشتركة، وأن يكون هذا توجهاً استراتيجياً في العلاقات العراقية التركية". وتابع طه: "أنقرة لديها دوافع نحو مزيد من التعاون مع حكومة بغداد، إذ تبحث أنقرة عن مزيد من الاستثمارات الاقتصادية عبر الدخول في عملية إعادة الإعمار في العراق، بالإقدام على تطوير منشآته الاقتصادية والإنمائية، وبناء المعامل وإنشاء المجمعات السكنية والطرق والجسور وسكك الحديد والسدود وشبكات الري المختلفة، فتركيا تمتلك القدرة على إعادة إعمار البنى التحتية التي يعد العراق بأمس الحاجة إليها".لكن كما كان التفاؤل موجودًا في كل محاولة لفتح صفحة جديدة مع العراق، لا شيء يضمن أن تسير العلاقات التركية–العراقية في المسار الذي يتمناه الجانب التركي؛ ذلك لأن المؤثرات الخارجية لا تقل أهمية عن المؤثرات الداخلية في هذه العلاقة لاسيما فيما يتعلق بتأثير ونفوذ كل من إيران والولايات المتحدة الأميركية.(علي،٢٠١٩)

المبحث الثاني :مشاريع النفط والغاز

على مستوى الطاقة تستورد تركيا أكثر من ٧٠٪ من حاجاتها من الطاقة من الخارج؛ (٩٩٪ من الغاز، وأكثر من ٩٠٪ من النفط الخام)وهي تعتمد في جزء كبير منها على بلدين فقط، هما: إيران، وروسيا، بنسبة ٧٤٪ من الغازو٤٥٪ من النفط وفقًا لأرقام عام ٢٠١٢، وهو ما يترك تأثيره على سياسة أمن الطاقة في البلاد، ويُقَيِّد كذلك من مروحة الخيارات في سياسات تركيا سياسية..لقد استثمرت شركة النفط الحكومية التركية (تباو) حوالي ٦ مليارات دولار في بئرين للنفط وبئرين للغاز في العراق، وهناك طلبات لأعمال في ٢٤ حقلاً للنفط من قبل شركة أخرى ، وقد دخل إقليم كردستان العراق إلى هذه المعادلة التركية بشكل فعال العام الماضي مع إنشائه خط أنابيب لتصدير نفط شمال العراق بشكل مستقل عن خط النفط العراقي الفيدرالي.(حمد جاسم(2019, نظر تركيا إلى العراق كرافد مهم من روافد سياسة تنويع واردات الطاقة التركيّة، على اعتبار أن العراق يمتلك أكبر خامس احتياطي مؤكد من النفط في العالم، ويحتل منذ ٢٠١٢ موقع ثاني أكبر منتج للنفط وفقاً لمنظمة الدول المصدرة للنفط اوبك، بالإضافة إلى أهمية العراق في تفعيل دور أنقرة مستقبلاً كمحطة لنقل الطاقة إلى أوروبا، على اعتبار أن تركيا تعتبر المنفذ الأقرب لتصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية وفي مقابلة مع الأناضول تحدث آق ينر عن تصريحات لرئيس لجنة الطاقة ببرلمان إقليم شمال العراق على حمه صالح، قال فيها إن الإقليم سيبدأ بتصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا عام٢٠٢٥.وقال إنه لا يتوقع أن يقوم العراق على المدى القريب بتصدير الغاز إلى تركيا أو أوروبا في ظل أزمة الطاقة الموجودة حالياً وأضاف أنه بالرغم من أن العراق لديه احتياطي غاز طبيعي يقدربـ ٣,٥ تريليون متر مكعب، إلا أنه لم يتمكن من جذب استثمارات لتطوير حقول الغاز واستخراجه، لعدم توافر إمكانية نقله من البلاد الى أي سوق، بطريقة آمنة ومستدامة وبتكلفة مناسبة.وأكد أن العراق في حاجة لجذب مستثمرين جدد بعد إرساء الثقة والاستقرار وتحسين مناخ الاستثمار بقوانين جديدة. واضافة.تركيا هي الدولة الوحيدة القادرة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية

واللوجستية على بناء وتشغيل حقول الغاز الطبيعي في العراق وتطوير هذه الحقول وخطوط الأنابيب والمنشآت الخاصة بهاوتأمينهاوسيساعد ذلك على تسريع وتيرة التنمية بالمنطقة."ونوه بأن العراق يمكنه تحقيق تنمية، وتجاوز المشاكل التي يعاني منها في الطاقة، بتطوير حقول الغاز الطبيعي لديه بعد إرساء الاستقرار والأمن. حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا اقترب من مليارات دولار عام ٢٠١٥، بعد أن وصل إلى حدود ١٢ مليار دولار عام ٢٠١٣. وهذا النشاط الاقتصادي المهم جعل العراق، وخصوصاً الإقليم الشمالي، أحد ضمانات أمن الطاقة التركي باعتباره ضمن البدائل التي يمكن أن تخفض من مستوى الاعتماد التركي على الغاز الروسي الذي يبلغ حالياً ٥٥٪ من احتياجات أنقرة، وبالتالي فثمة حرص تركي على علاقات أكثر من جيدة مع العراق، أوعلى الأقل عدم تدهورها رغم الملفات الخلافية بين ا

المبحث الثالث: مشاريع التبادل التجاري:

تزايدت أهمية العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق، ولدرجة أن كلاً منهما أصبح معتمداًعلى الآخرفي السنوات الأخيرةوتأمل الحكومة التركية بأن يؤدي الاستقرار الأمني التدريجي في العراق إلى زيادة الطلب على البضائع والخدمات والمواد التركية، والتي ستؤدي إلى زيادة فرص عمل الشركات التركية في العراق. وباستثناء قطاع النفط، تُعد تركيا من أكبر المُستثمرين التجاريين في العراق ، حيث تزود الشركات التركية العراق بمختلف البضائع الاستهلاكية والصناعية والخدمية، وبحسب إحصائيات وزارة التجارة التركية، فإن حجم التعاون التجاري بين تركيا والعراق، وارتفع من(٩٤٠مليون دولار عام ٢٠٠٣، إلى ٥ مليارعام ٢٠٠٨،(٦) مليارات دولار عام ٢٠١٠و(١٢مليارعام ٢٠١٤، تراجع الى ٧ مليار عام ٢٠١٦ ، وتسعى تركيا الى رفع التبادل الى ٢٥ مليار دولار مستقبلا، وبذلك احتل العراق المستوى الخامس عالمياً لشركاء تركيا التجاريين، كما تعمل حالياً في العراق (١١٧) شركة تركية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وتحرص تركيا على تطور العلاقات الاقتصادية مع العراق نحو الأفضل في السنوات اللاحقةحمد جاسم(2019, حيث ذكر نواف قليج رئيس جمعية الصناعيين ورجال الاعمال في تركيا والعراق " ان رجال الاعمال الاتراك يبذلون جهودا حثيثة لرفع حجم التجارة الخارجية التركية مع العراق الى ٥٠ مليار دولار " واضاف ان العلامات التجارية التركية تشكل ٩٠٪ من البضائع المنتشرة في مراكز التسوق العراقية فضلا عن كونها الاكثر تفضيلا بين العلامات الاخرى الجزيرة2021 إن التعاون الحقيقي والمخلص وارد جدا في أذهان مسؤولي الطرفين وهذه هي أهم متطلبات المرحلة القادمة في علاقات البلدين الجارين لتطويرمحمد قدو ٢٠١٩مسيرة البناء والتطور الاقتصادي بينهما,بالنسبة للعراق يبدو أنه مهتم ومتفائل جدا بتطوير علاقاته مع تركيا وما الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي برهم صالح إلى العاصمة التركية أنقرة إلا عن تلك

الخاتمة

انتهجت تركيا سياسة خارجية فعالة جعلت منها لاعباً اقليمياً تتخذ من سياسة المبادرة وليس انتظار رد الفعل كما كان سابقاً مما أدى إلى زيادة انخراطها في القضايا التي تخص تلك البلدان انسجاماً مع سياسة تصفير المشاكل وتعددية البعد، فان السياسة الخارجية التركية تتحدد بجملة قضايا تعد من التحديات التي تواجهها تركيا,فعلاقة تركيا بايران وسوريا لها اثر فعال اقليميا على السياسة الخارجية التركية تعد من التحديات المهمة التي تواجة تركيا .اما فيما يتعلق على مستوى الدولي فنذكر علاقة تركيا بالولايات المتحدة الامريكية وما لهذه العلاقة من اهمية لدى تركيا ,ودور تركيا المؤثر في حلف الناتو وهدف السياسة الخارجية التركية هو تصفير المشاكل وتحويل من دولة طرف الى دولة مركز هذه السياسة التي اسسها وعمل على نجاحها احمد داود اوغلو.اما فيما يتعلق باهم القضايا والمصالح المشتركة بين البلدين فان الدراسة توصلت الى ان لابد من صانع القرار العراقي ان يعمل على توظيف المتغير التركي لصالح اهداف السياسة العراقية وذلك لحجم تاثير هذه المتغيرات ايجابا او سلبا على السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق من خلال تاثيرها على القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل قضية المياة والقضية الاكراد .وفي الختام يمكن القول ان ثمة عوامل عدة تساهم في صياغة العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا وفي مقدمتها التقارب الحضاري الثقافي والمصالح الاقتصادية وحجم التبادل التجاري ومدى التوافق في رؤية السياسة الخارجية وملفات الاهتمام المشترك على المستوى العسكري، وبحسب خبراء في الشأن العراقي التركي فإن مستقبل العلاقات بين الطرفين يمضي نحو بناء آفاق جديدة استراتيجية، وسيكون لهذه العلاقات مستقبل للتطوير على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والاستراتيجية.

التوصيات

فيما يخص قضية المياه فيعتقد الباحث ان تلك المشكلة ستكون أقرب إلى الحل فيما لو قامت الدولتان ببناء مشاريع ريّ مشتركة ومنها إنشاء السدود و إنشاء شبكات السقي الحديث المشتركة ، لأن الجانب التركي سيضطر إلى تلبية متطلبات شركائه من المياه وخصوصا لو أقيمت مشاريع لتربية الأسماك ومزارع كبيرة مشتركة في حال تأجل مرة أخرى في تحديد كمية المياه المطلقة، على الاقل سيضمن الجانب العراقي

وصول كميات كافية من المياه لأراضيه، حيث ان الجانب التركي يدعي دوما أن الكمية المطلقة تكفي في الظرف الحالي وبالصيغة المعمول بها في السقي في الوقت الحاضر.

٢- لابد من توقيع اتفاقية واضحة للطرفين بشان حصص المياه وعليه فلابد من تشكيل لجنة من البلدين تهتم بصياغة بنود هذه الاتفاقية تمهيدا لتوقيعها وهذا امر مهم جدا نظرا لما تشكله ازمة المياه في جنوب العراق خاصة خلال الصيف وانعكاساتها الخطيرة على

٣--ضرورة وجود شمال قوي يعمل على حماية المصالح الحيوية في العراق بشكل عام وعندما توجد الحكومة الكردية في الشمال سوف تعمل كحائط سد متين بين تركيا والاجزاء غير مستقرة في العراق.

٤- لابد من ان تكون الدبلوماسية العراقية متفاعلة ايجابيا مع المؤتمرات والمشاورات التي تجري في المنطقة في المواضيع التي تؤثر بشكل مباشر على امن واستقرار العراق ويجب ان لا تكتفي بالتفرج على ما يجري من حولها فرجة سلبية وغير مفيدة .

٥-تشجيع وتنمية التجارة بين الدولتين والاهتمام بالمصالح بينهما تعزز فرص تحقيق بيئة ايجابية في علاقة البلدين .

المصادر

١. وصال نجيب العزاوي : آفاق العلاقات التركية الايرانية العراقية السورية مواجهة القرن الحادي والعشرين جامعة الموصل في ٢٩١٨.
٢. عامر كامل ," مسارات العلاقات العراقية التركية بعد ٢٠٠٣" ,الدراسة الدولية , العددان ٦٤,٦٥ -٢٠١٦.
٣. حمد جاسم ,المتغيرات المؤثرة في العلاقات بين جمهورية العراق والجمهورية تركيا, مركز الدراسات الاستراتيجية ,٢٠١٩ .
٤. ابراهيم خليل العلاف"السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣" , مجلة دراسات اقليمية ,العدد(٥)
٥. احمد داود اوغلو ,الاستراتيجة التركية الجديدة ,مجلة شؤون الاوسط ,العدد١١٦,مركز الدراسات الإستراتيجية ,بيروت,٢٠٠٤.
٦. احمد نوري النعيمي ,اجتياح تركي جديد للعراق ,تقديرات استراتيجية العدد ١١٦, مركز الدراسات الدولية ,جامعة بغداد ,العدد٨,١٩٩٥.
٧. افراح ناثر ,العلاقات العراقية_ التركية في ضوء اتفاقية التعاون الامني والاستراتيجي ٢٠١٢, دراسة اقليمية ,العدد ٧٢ ,٢٠٢٠ .
٨. سرى هاشم محمد,العلاقات العراقية -التركية الواقع والمستقبل ,مجلة ذي قار ,العدد١,مجلد(٥) ,٢٠٠٩.
٩. شاكر محمد , اثر المتغيرات الاقليمية والدولية في الاستراتيجية التركية حيال العراق ,الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية ,٢٠٢٠.
١٠. مرام خالد ,السياسة المائية التركية تجاه العراق,٢٠١٨
١١. رعد خالد تغوج ,متغيرات المياة في الاستراتيجية التركية ,(الصراع على نهري دجلة والفرات), الحوار المتمدن ,٢٠٦.
١٢. علي راقي النبي, الجغرافية السياسية لشمال العراق ومشروع الشرق الاوسط ,المواطن الدبلوماسي عدد ٧٣,نيسان,٢٠٠٦
١٣. علي حسين باكير ،العراق في حسابات تركيا الاستراتجية والتوجهات المستقبلية،شبكة الجزير،٢٠١٦)
١٤. علي حسين باكير ،تركيا في العراق ..كيف استطاعت انقرة ان توسع نفذها في بغداد ،الجزيرة نت،٢٠١٩.
١٥. مراد تميزار،تركيا دولة محورية ومؤهلة لنقل الغاز العراقي ،مقابلة مع رئيس مركز الابحاث واستراتيجيات الطاقة في تركيا
١٦. عمر المسالمة العلاقات السورية -التركية واثرها على امن المائي السوري ,جريدة الرائد,عدد٩٣٢.
١٧. زينب ماهر السيد مرسي ,العلاقات التركية العراقية ,دراسة لحالة الاكراد ,المركز الديمقراطي العربي.
١٨. محمد الخاقاني ,السياسات الخارجية التركية والبحث عن دور اقليمي جديد ,المركز العربي للبحوث والدراسات ,٢٠١٧ .
١٩. بتول هليل ,العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الاوسط ,مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , ص٨٠ ,العدد٤٥,
٢٠. جلال عبدالله معوض ,تركيا والامن القومي العربي: السياسات المائية والاقليات,مجلة المستقبل العربي ,العدد١٩٩٢,١٦٠
٢١. اثير ناظم الجاسور ,السياسية الخارجية العراقية ,مجلة المدى .
٢٢. وليد رضوان ,العلاقات العربية التركية ,افاق العلاقات العربية -التركية في القرن الحادي والعشرين,شركة المطبوع ,ط١,٢٠٠٩,ص٤٠٥
٢٣. مصطفى سعدون,ازمة بين تركيا والعراق هل تبدا حرب المياة من بلاد الرافدين, جريدة الرصيف ٢٠١٨، https://raseef22.com/article/147744٢٠١٨
٢٤. الجزيرة /www.aljazeera.net/ebusiness/2021/4/2
٢٥. TRT عربي ,الى اين يمضي مستقبل العلاقات التركية العراقية ,سبتمبر ,٢٠٢٠
٢٦. ترك برس, العراق يدعو الى مساهمة الشركات التركية في اعادة الاعمار ,ابريل ٢٠١٩ ,على الشبكة العنكبوتية https://www.turkpress.co/node/60517